MUNlibya
نموذج الأمم المتحدة في ليبيا
Model United Nations of Libya

Misrata Conference 2023 مؤتمر مصراتة
من السبت إلى الثلاثاء الموافق 9–12 ديسمبر 2023

# دليل إرشادي

## مجلس الأمن

### نبذة عن المجلس:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)، هو واحد من خمسة أجهزة رئيسية (نشطة) في الأمم المتحدة، ويعتبر أقوى المؤسسات الأممية على الإطلاق. تأسس مجلس الأمن بعد الحرب العالمية الثانية، وأهدافه بسيطة: الحفاظ على السيادة الوطنية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز الحريات الفردية، وفوق كل شيء الحفاظ على السلام العالمي. حتى في أفضل الأوقات، تبدو أهداف مجلس الأمن طموحة للغاية، وعندما تتصاعد التوترات بين الدول أو داخل الدول، تبدو أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. كمندوبين يمثلون دول الأعضاء في مجلس الأمن، تقع على عاتقكم مسؤولية منع العالم من الانهيار.

يتألف مجلس الأمن من خمسة دول دائمة العضوية، وعشر دول أعضاء متناوبة تستمر كل منها لفترة سنتين. الدول الخمس الأعضاء الدائمة، المعروفة أيضًا اختصاراً باسم (P5)، هم الدول الفائزة في الحرب العالمية الثانية. في الوقت الحالي، تمثل هذه الدول حكومات الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الإتحادية، والمملكة المتحدة، وفرنسا. عمليًا، الاختلاف الأهم بين الدول الأعضاء الدائمة والعشرة الآخرين هو أن الدول الأعضاء الدائمة لكل منها القدرة على استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يتم النظر فيه من قبل المجلس. هذا يعني أن أي إجراء تعارضه حتى دولة واحدة من الدول الأعضاء الدائمة يمكن أن يتم إيقافه بواسطة تلك الدولة. على الرغم من قوة الدول الأعضاء الدائمة الخمسة، إلا أن الدول العشر الأعضاء الأخرى (وهي ألبانيا، والبرازيل، وإكوادور، وغابون، وغانا، واليابان، ومالطا، وموزامبيق، وسويسرا، والإمارات العربية المتحدة) لا يزال بإمكانها التصويت في جميع المسائل. تتطلب القرارات في مجلس الأمن التصويت بـ "نعم" مما لا يقل عن تسعه من أعضائها الخمسة عشر، لذا حتى إذا لم تستخدم أي دولة حق النقض، فإن تبني الإقرار ليس مضموناً.

أهم ما يميز مجلس الأمن عن بقية أجهزة الأمم المتحدة هو أنه يمتلك قدراً من القوة الملزمة في قراراته. هذا يعود لأن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة القادرة على استخدام القوة العسكرية لمواجهة أي عدوان، من خلال مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهذا ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. يستطيع مجلس الأمن أيضًا فرض عقوبات على دول مختلفة، وهو يلجأ إلى ذلك بشكل أكبر بكثير من اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة. سيكون من المفيد للمندوبين أن يقوموا بالبحث في قرارات مجلس الأمن السابقة والإجراءات التي

تجاوزت تلك المذكورة في هذا الدليل التمهيدي (على سبيل المثال، قرارات مجلس الأمن بشأن أزمات دولية مماثلة) لفهم دوره في العلاقات الدولية في الماضي والحاضر.

في هذا المؤتمر، سيكون هناك خمسة عشر مندوبًا في مجلس الأمن، تماماً كما هو الحال في الواقع. لن يكون هناك أي أعضاء مراقبين. ستتطلب مرور أي قرار موافقة ما لا يقل عن تسعة أصوات "نعم" من أصل خمسة عشرة. ينطبق حق النقض للدول دائمة العضوية في هذا المؤتمر. سيكون بإمكان أي مندوب من دول P5 استخدام حق النقض لمنع أي قرار. لن يلعب رئيس/نائب رئيس مجلس الأمن دورًا في هذا النموذج، حيث ستقتصر مهمتهم على تيسير النقاش بدلاً من تمثيل أحد الدول الأعضاء.

## القضية (1): الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

**ملاحظة هامة**/ لأغراض محاكاة الأمم المتحدة، تم كتابة خلفية الموضوع وفقاً لسردية وقرارات الأمم المتحدة السابقة. بذلك، سيتم ذكر الكيان الصهيوني هنا باسم "دولة إسرائيل"، وأراضي فلسطين التاريخية 1948 باسم "حدود إسرائيل". إن كل ما يرد هنا لا يعبر عن أفكار ومعتقدات الجهة المنظمة، أو الحاضرين للمحاكاة، أو من صاغوا هذا المستند.

### الخلفية:

لا يوجد قضية في تاريخ الأمم المتحدة انقسمت حولها الدول الأعضاء في هذه المنظمة الأممية والبالغ عددها 193 دولة أكثر من قضية فلسطين. بعد أكثر من خمسة وسبعين عامًا من تأسيس دولة إسرائيل (التي حصلت على اعتراف الأمم المتحدة وعضويتها الكاملة في سنة 1948)، لا تزال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعامل مع تداعيات إنشاء وطن يهودي في منطقة كانت مسيطرةً عليها من قبل السكان العرب. حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هو مبدأ أساسي في القانون الدولي ومطلب أساسي لمعظم دول الأمم المتحدة. بالنسبة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، يُعتبر سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني انتهاكًا أساسيًا للمبادئ الدولية وعائقًا أمام السلام الإقليمي، ويعتقدون بذلك بأن السلام في المنطقة مستحيل حتى يتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بالكامل. يحمل هذا الموقف أكبر وزن في مناقشات الأمم المتحدة.

جوهر النزاع هو مصير الشعب الفلسطيني. في عام 1947، كان هناك نحو 900،000 فلسطيني عربي غير يهودي يعيشون في فلسطين، معظمهم مسلمون والبقية بشكل رئيسي مسيحيون. فقد معظم هؤلاء الأشخاص، أكثر من 700،000، منازلهم وأراضيهم في السنوات التالية في حالة الفوضى والقتال المحيطة بإنشاء دولة إسرائيل.

اليوم يوجد حوالي 14.5 مليون فلسطيني في جميع أنحاء العالم. يشمل ذلك 1.7 مليون ما زالوا يعيشون داخل إسرائيل (العرب الإسرائيليون)، و3.25 مليون في الضفة الغربية تحت سلطة السلطة الفلسطينية، و2.23 مليون في قطاع غزة تحت حكم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، و 7.3 مليون لاجئ دولي بشكل رئيسي في الأردن ولبنان وسوريا. يتوقف مصير هؤلاء اللاجئين في قلب القضية الفلسطينية اليوم.

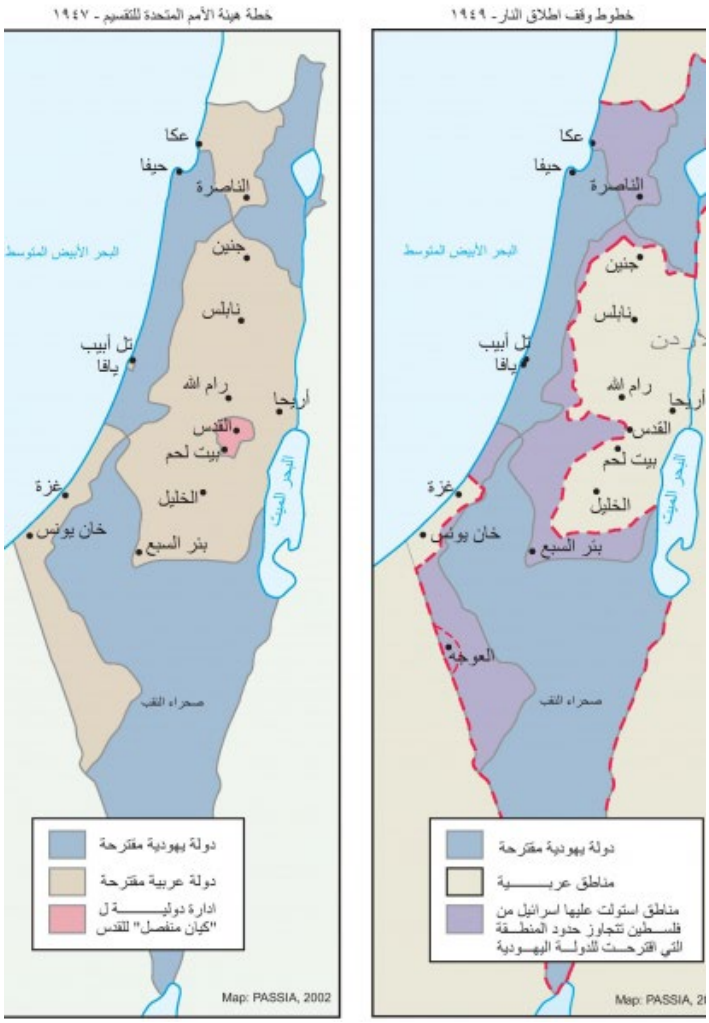


**إسرائيل وفلسطين في خطة الأمم المتحدة للتقسيم، وبعد وقف إطلاق النار في 1949**

إسرائيل وأنصارها يمتلكون تفوقاً كبيراً في مجلس الأمن، بالإضافة إلى أن سيطرة إسرائيل على الكثير من الأراضي والدعم غير المشروط التي تحصل عليه من الولايات المتحدة يمنحها صوتًا مهيمنًا في المسألة. على الرغم من أن إسرائيل تخسر تقريبًا دائمًا في تصويتات الأمم المتحدة خارج مجلس الأمن، إلا أنها لا ترغب في تغيير سياستها، مما يؤدي إلى جمود دبلوماسي. هذا الجمود، الذي يُبقي على وضعية السكان الفلسطينيين واللاجئين غير المستوفاة للحقوق والمسألة غير المحلولة، هو السبب الأساسي للعنف المسلح بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبالتالي النتيجة تكون دائماً هي احتجاج سياسي مستمر، وأعمال مسلحة ضد الإسرائيليين، والهجمات بالصواريخ والقذائف، والقصف الجوي والاقتحام من قبل إسرائيل للأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، والحروب التي تشنها ضد قطاع غزة. تؤمن الأمم المتحدة أنه وبدون حل دبلوماسي في الأفق، لا يوجد حل للعنف أيضًا.

## أهم معالم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

| | | |
|---|---|---|
| 1917 | وعد بلفور | أصدر وزير الخارجية البريطاني وعد بلفور الشهير الذي يتعهد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين |
| 1920 - 1948 | الانتداب البريطاني | توسع الوجود الصهيوني ليشمل كذلك قوات عسكرية مسلحة عُرفت بال "هاغانا"، وتم الإعلان عن خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين (فلسطينية وإسرائيلية) قبل عام واحد من انسحاب القوات البريطانية من المنطقة. |
| 1947 | خطة تقسيم فلسطين | أوصت الجمعية العامة بتقسيم فلسطين؛ خصص 56.5٪ من الأراضي لدولة إسرائيل، و43٪ للدولة العربية والقدس الشريف تحت إشراف دولي. |
| 1948 | تأسيس دولة إسرائيل | سبق ذلك حرب شنتها قوات الهاغانا على المدن والقرى الفلسطينية وارتكاب جرائم إبادة وتطهير عرقي. |
| 1948 | النكبة | هزيمة الدول العربية وسيطرة إسرائيل على الأراضي الخاضعة للانتداب وطرد السكان الفلسطينيين |
| 1967 | النكسة | هزيمة مصر وسوريا والأردن، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة |
| 1979 | اتفاقية كامب ديفد | نهاية حالة الحرب بين مصر وإسرائيل |
| 1987-93 | الانتفاضة الأولى | ثورة فلسطينية شعبية ضد الحكم الإسرائيلي |
| 1993 | اتفاقية أوسلو للسلام | حصول السلطة الفلسطينية على حكم ذاتي جزئي في الضفة الغربية |
| 2000-05 | الانتفاضة الثانية | ثورة فلسطينية شعبية ضد الحكم الإسرائيلي |
| 2005 | انسحاب إسرائيل من غزة | إسرائيل تخلي مستوطناتها في غزة والفلسطينيون هناك يحصلون على الحكم الذاتي |
| 2008-09 | عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان | في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، بدأت إسرائيل حربا على قطاع غزة استمرت لمدة 23 يوما |
| 2012 | عامود السحاب/حجارة السجيل | حرب شنتها إسرائيل على غزة، بدأت في 14 نوفمبر، ودامت لمدة 8 أيام. |
| 2014 | الجرف الصامد/العصف المأكول | أطلقت إسرائيل حرباً في السابع من يوليو 2014، واستمرت المواجهة 51 يوما |
| 2021 | حارس الأسوار/سيف القدس | اندلاع حرب بعد استيلاء مستوطنين على بيوت مقدسيين في حي الشيخ جراح، وكذا بسبب اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى. |
| 2023 | طوفان الأقصى/السيوف الحديدية | فجر يوم السبت 7 أكتوبر، شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عملية أسمتها "طوفان الأقصى" على إسرائيل، وشملت هجوما برا وبحرا وجوا واحتجاز لما يزيد عن 200 شخص من العسكريين والمدنيين الإسرائيليين، تلاه حرب واجتياح لازال مستمراً لقطاع غزة هو الأعنف على الإطلاق. |

قرار الأمم المتحدة الأصلي بشأن إسرائيل – الذي صاغته وشاركت فيه الولايات المتحدة في عام 1947 – كان قرارًا للجمعية العامة، القرار 181. ودعا هذا القرار إلى إنشاء وطن يهودي في فلسطين، ودولة عربية للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة، ولجعل القدس مدينة "دولية" مشتركة تكون متاحة لكلا الجانبين. من جانب ديني، يدعي اليهود بأن القدس هي عاصمتهم التاريخية والدينية، والمسلمون يرون فيها أولى القبلتين، ومسرى الرسول، وفيها المسجد الذي أمّ فيه الرسول الأنبياء، والمسيحيون يرون فيها مركز إيمانهم ومكان ظهور المسيح، كان الاقتراح منطقيا وقتها لغالبية دول الأمم المتحدة.

تظل هذه الصيغة الأساسية للجهود الدولية، وتُعرف في كثير من الأحيان بحل الدولتين. وكانت نفس الصيغة أساسًا لاتفاقيات أوسلو التي تم التوصل إليها في عام 1993 بين إسرائيل وقادة الفلسطينيين، وكل النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف منذ ذلك الحين. وفقًا لاتفاقيات أوسلو، ستسيطر دولة فلسطينية مستقلة على معظم الضفة الغربية وقطاع غزة، مع عاصمتها في القدس الشرقية. حل الدولتين لا يزال الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية (حكومة الضفة الغربية) والمجتمع الدولي.

ولكن آخرين ابتعدوا عن حل الدولتين في السنوات الأخيرة. يعتقد عدد متزايد من قادة إسرائيل أن أي اتفاق مع قادة الفلسطينيين لا يمكن أن يكون مستدامًا، وأنه محكوم بالفشل بسبب حركات المقاومة الفلسطينية. بدلاً من ذلك، يؤيدون بعض أشكال السيطرة الإسرائيلية الدائمة على القدس والاعتراف بحكم فلسطيني شبه مستقل في الضفة الغربية وقطاع غزة. حل الدولة الواحدة ليس له دعم دولي، لكنه يتطور تدريجياً كواقع على الأرض، حيث تستولي إسرائيل على المزيد من الأراضي في الضفة الغربية من خلال بناء مستوطنات جديدة غير قانونية. بالمثل، يؤيد العديد من قادة الفلسطينيين، وعلى رأسهم حركة حماس، الحزب السياسي الذي يسيطر على قطاع غزة، حل الدولة الواحدة القائم على سيطرة الفلسطينيين لكامل أراضي فلسطين التاريخية، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل حاليًا.

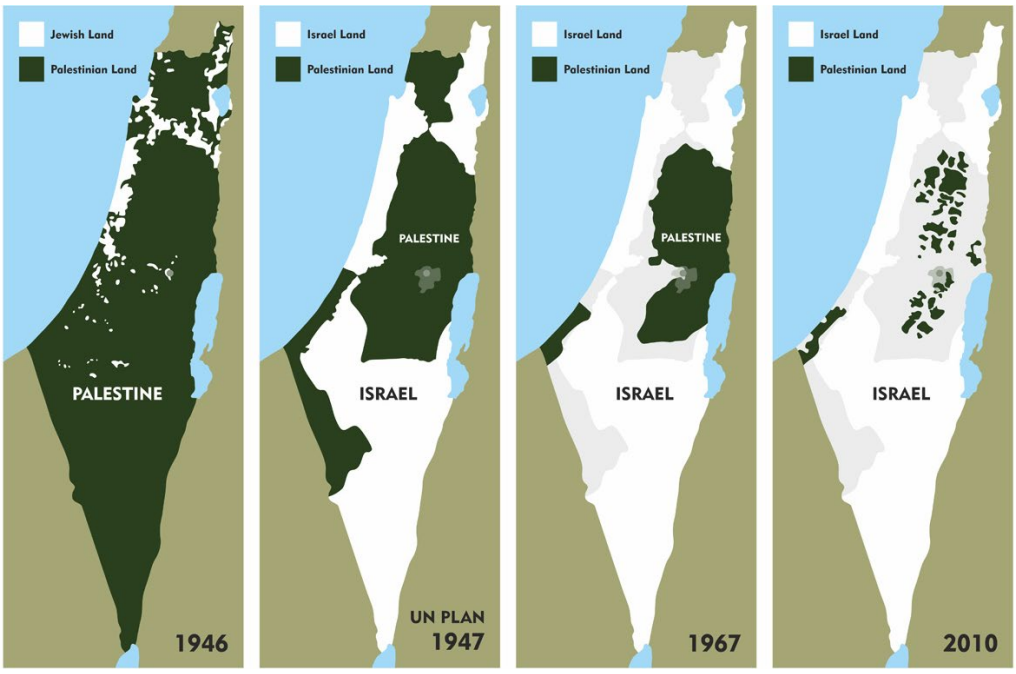


**صورة توضح تقلص الأراضي الفلسطينية عبر الزمن**

## القضايا الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

تقود الأمم المتحدة العمل المتعلق بفلسطين وإسرائيل من خلال مجلس الأمن، الذي يركز على قضايا السلام والأمن. أشهر قرار صدر عن مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط هو القرار 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967، الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدودها قبل عام 1967، ويدعو جميع الأطراف إلى العيش في سلام، ويدعو إلى "تسوية عادلة" لقضية اللاجئين. ينص هذا القرار على الصيغة الأساسية للأمم المتحدة "أرض مقابل سلام"، حيث يُتوقع من إسرائيل أن تعيد الأراضي التي استولت عليها مقابل التوصل إلى سلام مع جيرانها.

وفي الوقت الذي يوجد هناك عدد من القضايا الهامة المتعلقة بإسرائيل وفلسطين أمام الأمم المتحدة. إلا أن أهم القضايا العاجلة هي **الحرب المستمرة حالياً لإسرائيل على قطاع غزة**، حيث أنه وفي السابع من أكتوبر، شنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عملية داخل غلاف غزة، خلفت أكثر من 1200 قتيل، وما يزيد عن 200 محتجز أخذتهم حماس، وعدد من حركات المقاومة الفلسطينية الأخرى داخل قطاع غزة، الأمر الذي دفع إسرائيل لشن حرب هي الأعنف على الإطلاق، قامت خلالها بإلقاء آلاف الأطنان من المتفجرات على القطاع، الأمر الذي أدى إلى تدمير هائل في القطاع، تلاه اجتياح بري خلف آلاف القتلى من المدنيين، أكثر من نصفهم من الأطفال والنساء، بالإضافة إلى حصار خانق منع فيه دخول الوقود وكافة المساعدات، مع استثناءات بسيطة جداً.

وقد تبنى مجلس الأمن في 15 نوفمبر الماضي، قراراً بأغلبية 12 صوت، يدعو إلى "هدنات وممرات إنسانية" في غزة، ويؤكد على ضرورة حماية الأطفال وإطلاق الرهائن. لكن القرار يثير انتقادات أمريكية وإسرائيلية لعدم إدانته هجوم 7 أكتوبر. وجاء في القرار الذي صاغته مالطا أن المجلس "يدعو إلى هدنات وممرات إنسانية واسعة النطاق وعاجلة لعدد كاف من الأيام" لتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين في القطاع الفلسطيني. لكن هذه الصياغة تثير تساؤلات حول عدد الأيام التي تعتبر "كافية" في هذا السياق. وكانت مسودة سابقة من النص دعت إلى وقف أولي لإطلاق النار لمدة خمسة أيام متتالية في غضون أربع وعشرين ساعة من تبني القرار. وقد تم التوصل إلا اتفاق هدنة مؤقتة بين حماس وإسرائيل، بواسطة قطرية مصرية أمريكية، يتم على اثره دخول مساعدات، وتبادل الأسرى من الجانبين.

في الوقت الذي تم التوصل فيه إلى هذا القرار، وهذه الهدنة المؤقتة، يضل السلام الدائم غائباً حيث تصر إسرائيل على الاستمرار في حربها حتى إرجاع جميع المختطفين لدى حماس، والقضاء الكامل على حماس وحركات المقاومة الأخرى، هذا ما يجعل الخطر المحدق بالمدنيين كبيراً، حيث يجب على مجلس الأمن باعتباره المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين أن يستمر في التحرك لحماية المدنيين.

وبالإضافة إلى هذه القضية الرئيسية العاجلة، يوجد هناك مجموعة من القضايا الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتشمل هذه القضايا:

**وضع القدس**: تحاول إسرائيل أن تستولي على كامل مدينة القدس، بما في ذلك الشق الشرقي لها، وتحاول أن تغري الدول لنقل سفاراتهم هناك، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة إدارة ترامب. ويؤكد الفلسطينيون أن القدس يجب أن تكون عاصمتهم أيضًا. يطالبون بالوصول الكامل إلى القدس كما تضمنه القرارات السابقة للأمم المتحدة. حاليًا، تقع عاصمة السلطة الفلسطينية في ضاحية رام اللّه القريبة، ولكن خطة السلطة الفلسطينية هي الانتقال إلى القدس في أقرب وقت ممكن.

**اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة**: بالنسبة لأحفاد الفلسطينيين الذين اضطروا لمغادرة منازلهم في حرب عام 1948، فإن حق العودة لديهم لها مكانة مقدسة. حيث يعيش هؤلاء كلاجئين بشكل رئيسي في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية، ويتوقعون العودة إلى أراضيهم الأصلية التي تسيطر عليها إسرائيل الآن. وقد كان حق العودة هو مطلب أساسي في جميع مفاوضات السلام.

لا يوجد وسيلة لتحديد نسبة الفلسطينيين الذين فعلياً يرغبون في العودة والعيش في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل الآن. ولكن يرغب معظمهم في الحصول على حق الملكية للأرض، سواء كانوا يخططون للعيش فيها أم لا. الصيغة المعتادة لتحقيق ذلك هي اقتراح "تبادل الأراضي"، حيث سيستعيد الفلسطينيون السيطرة على الأراضي التي فقدتها عائلاتهم والتي تقع الآن في إسرائيل، وسيتم تعويض الإسرائيليين بالسيطرة الدائمة على المستوطنات التي أقاموها في الضفة الغربية. وسيتعين تعويض العديد من مالكي الأراضي في إسرائيل ماليًا عن خسائرهم. كما ستحتاج إسرائيل أيضًا إلى ضمانات أمنية للتأكد من أن التغييرات في الملكية والإقامة لن تشكل تهديدات أمنية جديدة. ومن المرجح أن يحدث صراع داخل إسرائيل، حيث من المحتمل ألا يستسلم العديد من الإسرائيليين الذين يعيشون على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من فلسطين لتسليم الأرض بشكل طوعي.

**حل الدولتين**: لا يزال حل الدولتين "واحدة فلسطينية وأخرى إسرائيلية يعيشان في سلام بجوار بعضهما" هو الصيغة الأساسية المقبولة دوليًا للسلام في الشرق الأوسط. على الرغم من أنه مقبول رسميًا من قبل إسرائيل وفلسطين، إلا أن فرص حل الدولتين يتراجع، لأنه وببساطة يفتقر إلى الدعم الشعبي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يفضلون بشكل عام حل دولة واحدة تحت حكمهم. ونظرًا لعدم قابلية الاستدامة لهذا الحل – حيث من المؤكد أنه سيتسبب في نزاع واسع النطاق– يضل حل الدولتين ضروريًا بشكل واسع حيث أنه لم يتم التوصل إلا بدائل أخرى مقبولة.

يبقى التقدم نحو حل الدولتين هو أكبر مشكلة تواجه الأمم المتحدة. يمكن أن تطالب ببساطة إسرائيل بالاعتراف بسيادة الفلسطينيين على الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن هذا سيتسبب في صعوبات بين الفلسطينيين، الذين ينقسمون حول من يجب أن يحكم دولة فلسطينية ذات سيادة رسمية، هل هي حماس أم السلطة الفلسطينية. بالنسبة لإسرائيل، ستكون الضمانات الأمنية الرئيسية ضرورية، وربما تشمل قوة حفظ سلام دولية ضخمة، أو دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

**المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية**: تحتضن أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المستوطنات الإسرائيلية أو مشاريع المدن الجديدة. بدأ العديد من هذه المستوطنات بواسطة يهود إسرائيليين يحاولون تحقيق العهد الكتابي بالعيش في الأرض التي يرونها كيهودا وسامريا القديمة. بالنسبة للإسرائيليين الآخرين الكثيرين، تعتبر المستوطنات ضواحي ملائمة، حيث توجد منازل بأسعار معقولة على مسافة قريبة من العديد من المدن الكبرى. لقد بنت إسرائيل شبكة من الطرق الخاصة بها عبر الضفة الغربية، مما يتيح لسكان المستوطنات الوصول السهل ويضمن أمانهم من الهجمات. ولكن هذه التدابير تخلق تعقيدات للمقاومة الفلسطينية، حيث يصبح من المستحيل بالغالب بالنسبة لهم السفر على مسافات قصيرة. يرغب الفلسطينيون في إزالة المستوطنات كجزء من سلام شامل.

**حصار غزة**: يتم وصف الفلسطينيون البالغ عددهم 2.23 مليون في غزة بأنهم سكان أكبر سجن مفتوح في العالم، حيث يسيطر الحصار المفروض من قِبل إسرائيل على الحدود بالكامل، بما في ذلك الحصار البحري لساحل غزة. إن إنهاء الحصار هو الهدف الرئيسي للفلسطينيين في غزة وأنصارهم، خاصة في العالم العربي.

يتم فرض الحصار ردًا على سيطرة حماس لغزة، والتي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية بسبب دعمها للهجمات الحدودية والقذائف الصاروخية وهجمات المدفعية، والأنفاق في إسرائيل. تطالب حماس بإنهاء دولة إسرائيل وبالوصول الحر والعودة إلى أراضي فلسطين التاريخية. هناك اتفاق عام بأن الفقر والحرمان الشديدين في غزة لا يمكن حلهما إلا عندما يتمكنون من التجارة وإرسال العمال إلى الخارج، بما في ذلك العمل في داخل إسرائيل. فقط عندئذ يمكن لاقتصاد غزة أن يوفر احتياجات شعبه الأساسية. ولكن إسرائيل ترفض إنهاء الحصار وتسمح فقط بمرور أعداد صغيرة من الشاحنات بعد تفتيش دقيق في كل يوم. في أوقات الصراع – وهي شائعة – يصبح الحصار كاملاً. تفرض مصر أيضًا الحصار، معبرة عن توتراتها الخاصة مع حماس، التي تدعم جماعة الإخوان المسلمين الإسلامية المصرية، التي تعتبرها الحكومة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي جماعة إرهابية.

## القضية (2): التغير المناخي وآثاره على الأمن والسلم الدوليين.

تغير المناخ هو التحدي الحاسم في عصرنا. إن عواقبه المترابطة – زيادة ظهور كوارث طبيعية، وارتفاع مستويات سطح البحر ، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وفقدان التنوع البيولوجي والمخاطر الصحية المتزايدة – تعرض حياة الإنسان وسبل العيش والنظم الإيكولوجية للخطر، وله تأثير سلبي على الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي.

ويهدف الاجتماع إلى استكشاف كيفية تأثير تغير المناخ على قدرة الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين، وإدارة التوترات ودعم عمليات السلام. وسيستعرض النقاش أيضاً أسئلة رئيسية حول استجابة الأمم المتحدة لهذا الموضوع الهام بغية الحفاظ على البيئة، واحتواء تأثيرات هذا التغير المناحي. بناءً على هذا الأساس، سيستكشف المشاركون في مناقشاتهم كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدعم تطوير نهج تعاوني وسريع الاستجابة لتغير المناخ والسلام والأمن وكيفية استهداف وتكييف العمل المناخي لاستكمال مسؤولية المجلس عن الحفاظ على السلام الدولي و الامن.

وتعتبر الصراعات والتعاونات بين الدول فيما يتعلق بموارد المياه التي تتجاوز الحدود الوطنية أمراً مهماً في هذه القضية. حيث أن أكثر من 50٪ من مساحة الأرض تتكون من حوض نهري يشترك فيه العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنافسة على هذه الموارد المائية بين الدول التي تشترك فيه يحمل دائماً خطر تفجير الصراعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة السكان والطلب المتزايد على المياه العذبة، والتغير المناخي، يزيد من الضغط على الموارد المائية المحدودة.

حيث يعد تغير المناخ عاملاً يزيد من تهديدات الأمن الموجودة بالفعل وأصبح قضية أمنية مهمة في الكثير من المناطق حول العالم. على الرغم من أن الحروب والصراعات يمكن أن تزيد من تأثيرات تغير المناخ، إلا أن تغير المناخ يمكن أيضًا أن يساهم بشكل غير مباشر في حدوث الصراع بعدة طرق، بما في ذلك المنافسة على الموارد الطبيعية، وحدوث الظواهر الجوية المتطرفة، وعدم الأمان الغذائي، واضطرابات إنتاج ونقل الطاقة،

وندرة المياه، والتحديات الحكومية، بما في ذلك الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتركيز السلطة "المركزية". تلك المخاطر يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، والهجرة، والأنشطة غير القانونية، وحدوث ثورات مدنية، وحتى قيام صراعات عنيفة، مما يبرز الحاجة إلى آليات فعالة لحل النزاعات وتبني إجراءات التكيف لمعالجة هذه التحديات الأمنية.

جميع الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن ملتزمة بتقليل تأثير تغير المناخ على أراضيها، كما يشهد ذلك توقيعهم على اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015. ومع ذلك، فإن هناك تحديات متبقية وفرصًا إضافية للحد من آثار تغير المناخ على الأمن، بما في ذلك الصراعات المتعلقة بالموارد، وخصوصاً المياه، وعدم استقرار مناطق مختلفة حول العالم نتيجة لعدم التنسيق في كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ. تنافس الوصول إلى موارد المياه، خاصة في حوض الأنهار العابرة للحدود، أدى إلى توترات بين الدول المجاورة. يتجلى ذلك في عدة نزاعات منها نزاع أذربيجان وجورجيا وأرمينيا بشأن إدارة وتوزيع موارد المياه في حوض الكورا–آراكس، والنزاع بين إثيوبيا ومصر والسودان حول سد النهضة الإثيوبي العظيم.

من المتوقع أن يجعل تغير المناخ المياه أكثر ندرة في معظم مناطق العالم من خلال تعطيل أنماط الطقس الذي يتسبب في حدوث ظواهر جوية متطرفة وتغيرات في أنماط دورة المياه، مما يزيد من احتمالية حدوث صراعات متصاعدة. وقد أصدر البنك الدولي تحذيراً بشأن الوضع المائي الهش في عدد من المناطق، حيث يتوقع أن ينخفض معدل الأمطار.

وفي جلسة سابقة لمجلس الأمن حول هذا الموضوع، قالت الناشطة التشادية الشابة هندو إبراهيم: "يهدد تغير المناخ الأمن والسلم الدوليين، فعندما تشح موارد المياه والغذاء، يتنازع السكان، وقد تتطور هذه النزاعات من المستوى المحلي إلى الوطني ثم الإقليمي. وعندما يعجز رب الأسرة عن إطعام أبنائه، بسبب تقلص الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها، يصبح عرضة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة".

وقد تقلص حجم بحيرة تشاد بنسبة تسعين في المئة خلال العقود الماضية لأسباب منها تغير المناخ والاستخدام غير المستدام. وأعرب حسن الجنابي وزير الموارد المائية العراقي عن القلق بشأن الضغوط التي تتعرض لها أحواض الأنهار الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة تغير المناخ والمنافسة على استخدام المياه. جاء ذلك في كلمته أمام الجلسة التي قال الجنابي إنها تعد "ارتقاء بالمسؤولية الدولية وإجراء وقائيا للحد من المخاطر وتجنبا للأزمات المحتملة." وأضاف "لذلك فمن المقلق أن أحواض الأنهار الكبرى، في الشرق الأوسط على وجه التحديد، تتعرض إلى ضغوط وإجهاد ناتجة في شقها الأول عن التغيرات المناخية وفي شقها الآخر عن التنافس على الاستخدامات والسيطرة على الموارد المائية المشتركة في ظل انعدام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف فاعلة، أو أطر إقليمية للاستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة". وقال الوزير العراقي إن ذلك الأمر يفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويزيد حدة الأضرار السلبية لظاهرة التغير المناخي. وأشار الجنابي إلى آثار التغير المناخي واستنزاف الموارد المائية على خصوبة التربة، فتتحول إلى أرض جرداء "ترغم أي مجموعة بشرية على الهجرة."

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

- كيف يمكن لتغير المناخ أن يؤدي لتصاعد الصراعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية في العالم؟
- ما هي الآثار المترتبة على زيادة ظهور الكوارث الطبيعية نتيجة للتغير المناخي؟

- ما هي التحديات التي تواجه الأمن الغذائي والمائي نتيجة للتغير المناخي؟
- كيف يمكن للأمم المتحدة احتواء تأثيرات التغير المناخي وزيادة الجهود للحفاظ على البيئة؟ وماهي الخطوات التي تم اتخاذها سابقاً؟
- كيف يمكن لمجلس الأمن البناء على ما تم إنجازه ودعم تطوير نهج تعاوني وسريع الاستجابة لتغير المناخ؟
- كيف يؤثر تنافس الوصول إلى موارد المياه المشتركة على الأمن الدولي؟
- كيف يمكن تقليل الضغط على الموارد المائية المحدودة في ظل زيادة السكان والطلب المتزايد على المياه العذبة؟
- ما هي الآليات الفعالة لحل النزاعات المرتبطة بتغير المناخ وبالصراعات على موارد المياه المشتركة؟ دراسة حالة النزاع على موارد المياه في حوض الكورا–آراكس، والنزاع حول سد النهضة الإثيوبي العظيم.